

1-2 أهداف الإصلاحات الجمركية الجزائرية: ت وضع برنامج إصلاح وعصرنة إدارة الجمارك م - تكيف إدارة الجمارك مع مختلف التحولات - رفع أداء المرفق العام الجمركي عبر تشريع وتنظيم جمركيين أكثر حيادية في أثارهما وأكثر تسعى إدارة الجمارك من خلال تطبيق وتنفيذ برنامج الإصلاح والعصرنة إلى تحقيق الأهداف الأساسية ٤ تطوير الدور الاقتصادي والشراكة ٥ تطوير الموارد البشرية والتكوين؛ ٤ عصرنة وسائل العمل ومناهج التسيير. بلغنامي نبيلة & سحنون جمال لدين 45 المجلة الجزائرية للاقتصاد و الإدارة العدد 09 - جانفي 2017 2-2-2 الاستراتيجيات المتبعة لإصلاح الجمركي الجزائري: إن عملية إصلاح وتحديث الإدارة الجمركية تعود ولقد جسدت هذه الأخيرة كل الظروف الملائمة من خلال تعبئة الموارد والسهر على تنفيذه، ولكنه طور الإنجاز، البرنامج السابق بمثابة أرضية له، بحيث يتضمن عمليات إصلاحية جديدة أخرى من شأنها أن تجعل من إدارة الجمارك مواكبة لمختلف التطورات الحاصلة على المستوى العالمي بالإضافة إلى تسهيل وزيادة في تحرير التجارة الخارجية.

2-2-1 إصلاحات الجمركية المتعلقة بقانون الجمارك والتنظيم: تتمثل الإصلاحات الجمركية المتعلقة بقانون وتنظيم وسير المصالح، وكذا مختلف التسهيلات الجمركية المقدمة من طرف إدارة الجمارك والتي تعتبر مولدا للتنافسية مجال التصدير. أوال: قانون الجمارك: ولقد تمثلت مختلف الإصلاحات 1 . القيام بعدة نشاطات تهدف إلى المزيد من التوضيح إجراءات المنازعات ولضمان طرق الطعن للمستعملين والتقليص إلى حد أقصى من السلطة 2 . تخفيف الهياكل المركزية من خلال عدم مركزة وأخيرا وضع نظام معلوماتي خاص بمعالجة المنازعات تحصيل الغرامات 7 والعقوبات المالية وكذلك تقييم أداء المصالح ثانيا: تنظيم المصالح: قامت المديرية العامة للجمارك أو تخص إعادة تنظيم هيكلها التنظيمي، حيث تم ذلك بواسطة ما ٥ إعادة تنظيم الإدارة المركزية بما فيها المفتشية ٥ تحديد مهام مدراء الدراسات والمصادقة على التقسيم ٥ فيما يخص إعادة تنظيم المراكز الوطنية، إعادة تنظيم المركز الوطني للعالم والإحصائيات CNIS (حيث استخدمت ثلاثة أوراق، كما أنه طبق هذا النظام في ميناء الجزائر في 18 سبتمبر 2004 والذي عمم من عمليات التجارة الخارجية. الجمركية تم القيام بالعمليات أو الإجراءات التسهيلية الواسعة 8 التالية "كيوتو" فيما يخص تسهيل وانسجام الأنظمة قانون الجمارك؛ ٥ التوقيع على اتفاقية شراكة لتبسيط وتسهيل والصناعة والوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية في 04 مارس 2010 ، وهذا في إدارة الجمارك إجراءات تهدف إلى مساهمة ٥ تقييم الاحتياجات في مجال تسهيل المبادلات بالتعاون مع الهيئات المعنية بعمليات التجارة مطويات (تسمح لهم بمعرفة حقوقهم والتزاماتهم؛ موجهة المستقبل الحاويات العالقة) مستودعات 4 . الجمركة عن بعد والفحص لدى المتعامل؛ بلغنامي نبيلة & سحنون جمال لدين 46 المجلة الجزائرية للاقتصاد و الإدارة العدد 09 - جانفي 2017 2-2-2 - الإصلاحات الجمركية المتعلقة بالتقنيات الجمركية والرقابة في العمليات التي تم القيام بها من أجل ومكافحة التقليد بالإضافة إلى اتفاقيات التعاون الدولي والثنائي. لقد تم إنجاز عدد من العمليات الاستراتيجية الرامية إلى تدعيم أعمال الرقابة الجمركية على الرسوم وعلى مراقبة الامتيازات الجبائية، خاصة على مستوى الجوانب التالية: 1) جانب التعريف الجمركية: من بين الإصلاحات التي المنسقة كبديل عن التعريف الجمركية السابقة والتي تعتمد كما 2002-2010)واللامركزية إجراء الخاص بطلب المعلومات عن التصنيف ٥ إعداد مذكرات حول تفكيك التعريف الجمركية في إطار اتفاق المشاركة مع ٥ توحيد التعريف القانوني للتعريف الجمركية في إطار مشروع قانون الجمارك. بالقيمة لدى الجمارك نظرا لأهمية هذه الأخيرة، وتم ذلك 9 من خلال ما يلي 1 - إدماج المقرر 1-6 للمنظمة العالمية للجمارك المادة 16 مكرر 12 من قانون الجمارك، 65 من قانون المالية التكميلي 2007 ، باعث للتشكيك في صحة أو دقة المعلومات أو الوثائق التي تقدم لدعم هذا التصريح، يمكنها طبقا أحكام المادة 16 مكرر- ثمانية من يتلقى توضيحا كتابيا من إدارة الجمارك، تبين له فيه الكيفية التي تم بها تحديد القيمة الجمركية للبضائع المستوردة. مجال القيم في الجمارك وذلك بمقتضى المادة 33 من قانون المالية التكميلي لسنة 2008 والتي تنص على أنه يمكن إدارة الجمارك أن تلجأ إلى قواعد معطيات فيما يخص التقييم لدى الجمارك كأداة لتقييم المخاطر؛ المصرح بها لدى الجمارك عند الاستيراد أو عند التصدير. الجمارك؛ ثانيا - في مجال الاتفاقيات الدولية والثنائية: عرفت الإدارة التعاون الدولي، حيث كان الهدف منه هو تدعيم وتكثيف علاقات التعاون للوقاية من المخالفات الجمركية والبحث عنها ومن أبرز ما جاء في هذا المجال هو الدخول حيز التطبيق بالنسبة لاتفاقية المتضمنة إنشاء منطقة المبادلات البرنامج التنفيذي القائمة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى - التحرير التجاري التدريجي للتبادل التجاري حرة عربية في؛ - إلغاء القيود الجمركية على حركة التجارة بين الدول العربية؛ - تبادل المعلومات والبيانات الخاصة بالتجارة؛ 2-3-1 إصلاح القيود التعريفية : إن القيود الجمركية هي تلك الإجراءات التي تتخذها السلطات العمومية بهدف التأثير ووارداتها خلال فترة زمنية لتحقيق غرض معين بذاته أو أغراض أخرى، القيود الجمركية تحقيق أحد

الغرضين، المالي أو الاقتصادي، أي الحمائي لحماية الصناعات الوطنية و قد يكون تحقيق بلغنامي نبيلة & سحنون جمال لد ين 47 المجلة الجزائرية للاقتصاد و الإدارة العدد 09 – جانفي 2017 المستوردة في فترة محددة، تبين في جانب منها معدل يتعلق التعديل بنسب الضرائب الجمركية 11 لسنة 1992 % 15 ، % 3 الموائية 50 % إضافة إلى الإعفاء من الضرائب والرسوم أن هيكل التعريفية الجديدة (1996) لم تغير في الجوانب التالية: - الإبقاء على بعض الامتيازات الجمركية القليلة الإعفاءات (الممنوحة لبعض الهيئات والمؤسسات 1996 لتنتهي في شهر سبتمبر 1998 . التغير في المعدلين 25 % و 60 % في التعريفية السابقة سنة 1992) الذين استبدلوا بمعدلين آخرين ارتفاعا من سابقه، ومن ثم أصبحت السلع التامة الصنع تخضع لمعدلات أقل وعليه أصبح 12 في تعريفية 1992 (ما بين 40 ، % 60) معدل 50 % أقصى المعدلات الجمركية المفروضة ارتفاعا مما يعني أن الحماية الفعالة للسلع تامة % إجمال فإن التعديلات قد عملت على تخفيض المعدل الأقصى للضرائب والرسوم الجمركية من 60 % إلى 50 % إضافة إلى تحديد مدة الإعفاءات القليلة الممنوحة لبعض المؤسسات والهيئات الوطنية، والتي حددها قانون المالية لسنة 1996 بثلاثة أعوام فقط، صراحة في تأجيل التحرير التام للتجارة الخارجية وكذلك الحد ذو أسعار قليلة جدا من الضرائب الجمركية. فوجود هذا الهيكل يحل أكثر من المشكلات التي نجمت عن النظام التجاري السابق للجزائر، ألن فرض ضرائب جمركية مرتفعة على سلع الاستهلاك وأخرى منخفضة على المواد الخام والوسيط، المنتجة محليا غير أن له آثار سلبية من الجانب الآخر والمتمثلة في انصراف المواد المحلية عن التصدير والتجاه إلى إنتاج بدائل للواردات (سياسة إحلال الواردات) والتي ال تتميز بالكفاءة والجودة العاليتين ومن هنا فإن الضريبة على الواردات (الحماية) تعمل في الواقع عمل الضريبة على الصادرات (عدم القدرة على المنافسة الأجنبية في الأسواق الدولية)، والموحدة مع الإعفاءات القليلة (إحدى مميزات تعريفية 1996) أن تفتح الباب للتوجه نحو التصدير إلى الخارج، كما يعمل الهيكل الجديد على إلغاء الأعمال الإدارية الهيكل التعريفي تحديد السلطات العمومية للصناعات التي يمكن أن تصيب صناعات منافسة على المدى الطويل، غير وبعد فترة من الزمن تكفي الدولة عن توفير الحماية لها، هنا يمكن أن نلمس الآثار العميقة لصندوق النقد الدولي، والبنك العالمي في سياسة إصلاح الجهاز التعريف الجزائري، ب- التعريفية الجمركية لعام 1999: بما يتعلق بالإجراءات 13 الجمركية الواردة في قانون المالية لسنة 1999 فيتركز الاقتصادي وترقية الاستثمار إلى جانب توسيع التطبيق وبصراحة أكبر في التسيير المالي وحددت المادة 55 من قانون المالية لسنة 1999 شبكة النسب في مجال حقوق الجمارك من 5 % إلى 45 % وإلغاء نسبة 3 % التي كانت تطبق على أكثر من الإجراء يكون أن 45 من الواردات الجزائرية كانت تخضع لتعريفية جمركية نسبتها 3 ، % وهي نسب ضئيلة جدا وهذا ت: الإصلاح التعريفي لعام 2001 وكان يهدف هذا الإصلاح إلى تحقيق غرضين أساسيين، فالغرض الأول يكمن في مراجعة التعريفية الجمركية التي تبقى بمثابة خطوة بحث عن توحيد شامل للتشكيلية الجمركية الاستثماري بمختلف أشكاله. أما على المستوى الخارجي، يعتبر الإصلاح التعريفي نقطة تحول في ضبط درجات نسب الحقوق الجمركية التي لها صلة مع بقية آليات التعديل، فالغاية من ذلك هو تحسين عملية التحسين التعريفي في ظل المشاورات الثنائية النضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية بالإضافة إلى المفاوضات الجزائرية مع الاتحاد فالمعالم التي تمت دراستها في تلك المشاورات ترمي إلى نزع ولهذا جاءت تعريفية 2001 حاملة معدلات توفق ترتيب السلع تبعا لثلاثة معايير حسب درجة التصنيع: المواد الأولية، الحبوب. إلخ. ٤ ثالثا: نسبة 30 إلى 40 % تفرض على منتجات الاستهلاك النهائي. ٥ رابعا: إعفاء يطبق على بعض المواد منها : بعض الحبوب، المفاوضات التي باشرت بها الجزائر بداية من جوان 1996 إلى غاية اليوم من أجل تسهيل انتقال الاقتصاد الجزائري من اقتصاد موجه إلى اقتصاد حر متفتح على الرأسمال الأجنبي، 2008. التي جاءت في قانون المالية لسنة 2004 في مجال التعريفية الجمركية هو تحديد تعريفات على بعض الأدوات الناتجة عن تأدية الخدمات المتصلة باستعمال أنظمة العالم ألي من طرف المستخدمين، حيث تم تحديد هذه التعريفات كما يلي : جميع النظم الجمركية للتصدير باستثناء التصدير مراجعة هذه التعريفات دوريا من طرف الوزير المكلف وما يلاحظ على هذا الإصلاح أنه حافظ على المعدلات التي جاء بها الإصلاح التعريفي لسنة 2001 وهي: 0 ، التعامل بها حاليا مع تطبيق في بعض الحالات معدلين بعدما كان عددها ستة في الإصلاح التعريفي لسنة 1992 ، تفكيك تعريفاتها الجمركية والإلغاء التدريجي لها من أجل وتفعيل . مفاوضاتها فقد حافظ أيضا كما تم 16 المعدل المخفض بنسبة 5 % من الحقوق الجمركية ما تضمنته رقم 21 84 المؤرخ في 24 ديسمبر 1984 ، والمتضمن وتحرر كما يلي تخليص البضائع الجديدة المستوردة وال تدل على أي استعمال تجاري بشرط أن تكون رسوم جزائية حسب أحد المعدلين التاليين: طرف إدارة الجمارك، طبقا لأحكام المادة 16 مكرر 11 من قانون الجمارك، هذه الأحكام المذكورة أعلاه. فقد أجاز للقطاع الخاص أن يقيم نشاطات تجارية، كمنع استيراد بعض البضائع

تبعاً لما ورد في والاستيراد بحرية تامة، وهذا الاستيراد يجري ويطبق 18 الخارج – كل بضاعة محل منع بمقتضى وزاري، مشترك فيه أو كل بضاعة مصنوعة – أي بضاعة أجنبية الصنع غير متوفر فيها الشروط الخاصة بحماية بيانات المنشأ، أو غير الخاضعة للقيود الخاصة بالحمولة وغيرها. المجلة الجزائرية للاقتصاد و الإدارة العدد 09 – جانفي 2017 ٤ جميع الرموز المتعلقة بالعالمية (عالمية نشرة دعائية، وثيقة الضمان) ضمن نفس الشروط التي قدمت فيها السلع المذكورة أعلاه. ٤ السلع التي تتضمن أنشطة مصنوعة أما فيما يرتبط بجانب القيود النقدية، الحكومية منذ سنة 1988 إلى يومنا هذا اقتراحات تتعلق بهذا ولقد اتضح هذا المعنى خاصة بعد الألفة الاقتصادية الواحد، وهذا ما دفع العملة الصعبة، مواردها، وجهاز التخطيط والبرمجة. بصور التعليمية رقم 3 المؤرخة في 21/04/1991 ، أوضحت شروط وقواعد تمويل عمليات الاستيراد، أما المستوردون الذين لهم مداخل بالعملية الصعبة، ومن ثم تصبح طلبات التمويل محددة بالنسبة لهم مستوى نظام الصرف وهي: إعطاء صالحيات واسعة لبنك الجزائر من أجل 2 . شروع بنك الجزائر منذ 1994 في تحديد سعر يعكس ميكانيزمات سوق النقد الأجنبي، في زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية، والتطورات الجديدة، وخاصة في مجال تحرير التجارة ومن أهداف هذه الإصلاحات ما يلي: – تكييف التشريع الجمركي مع الاتجاهات الاقتصادية الجديدة. 20 : – تعديل وتسهيل الإجراءات الجمركية. – تسهيلات الأنظمة الجمركية. الجمارك. – تعديلات القيمة والتعريفات الجمركية. المحور الثالث : انعكاسات الإصلاحات الجمركية الجزائرية